الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محـــضر اجتـــماع
لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

- **تاريخ الاجتماع:** 01 نوفمبر 2023
- **جدول الأعمال:الاستماع إلى السيد وزيرالدفاع الوطني والوفد المرافق له حول مَهمّة الدفاع الوطني من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.**
- **الحضور:**
  - **الحاضرون:** 09
  - **المعتذرون:** لا أحد
  - **الغائبون:** 01
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:** 07

- **افتتاح الجلسة:** س 09 و20 دق
  رفع الجلسة: س 13 و35 دق

I- مداولات اللجنة:

عقدت لجنة الدفاع والامن والقوات الحاملة للسلاح، يوم الأربعاء غرّة نوفمبر 2023 جلسة خصصتها للاستماع إلى السيد عماد مميش وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له حول مهمة الدّفاع الوطني من مشروع ميزانية الدّولة لسنة 2024.

هذا، وفي مفتتح الجلسة، وبعد الترحيب بالسيد الوزير والإطارات العسكرية والمدنية المرافقة له، عبّر رئيس اللّجنة باسمه وباسم كافة أعضاءها عن التقدير الكبير للجهود غير

المحدودة لجيشنا الوطني حتى يبقى وطنا العزيز آمنا مستقرا، وحتى تظل الراية التونسية مرفوعة في كل شبر من تراب بلادنا رمزا للسيادة والاستقلال ومشيدا بالدور الهام للمؤسسة العسكرية في تامين الحدود والذود عن حرمة الوطن إضافة إلى تدخّلاتها في عديد الميادين لمعاضدة المجهودات المدنية.

وإثر ذلك تدخّل السيد وزير الدّفاع الوطني مثنيا على اهتمام اللّجنة بالمؤسسة العسكرية والتّفاعل الايجابي مع مشاغلها ومشاريعها المستقبلية في سبيل دعم قدراتها العملياتية لمواجهة التهديدات المتعلقة بمحاربة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة فضلا عن دعمها للجهود الوطنية في إطار مهامها في مساندة السلطات المدنية.

كما عَبّرَ السيد الوزير عن شُكره وتقديره للمؤسسة العسكرية لما تَبذله من مجهودات وما تُقدّمه من تضحيات خدمة للوطن والذود عن حرمته والمحافظة على وحدته خاصة أمام المخاطر التي تتعرض لها البلاد وأمام توتّر الأوضاع إقليميا ودوليا، وسعيا منها للتصدي لكل هذه المخاطر وحماية وتأمين التراب الوطني عبر تطوير قدرات الجيش الوطني والرّفع من مُؤهّلاته. وأشار السيد الوزير أن الوزارة قد قامت بضبط إستراتيجية تمتدّ على 10 سنوات 2021–2030 في إطار رؤية استشرافية إعتمدت على تقييم موضوعي للواقع واستشراف لدور المؤسسة العسكرية في أفق 2030 وتنقسم هذه الاستراتيجية إلى محاور جهد رئيسية تتمثل في تطوير المنظومة القانونية والإدارية للمؤسسة العسكرية وتطوير القدرات القتالية للوحدات العسكرية والرّفع من جاهزيتها وحوكمة التصرف في الموارد البشرية والنهوض بالبنية الأساسية العسكرية وتطوير حوكمة التّصرف الإداري والمالي ورقمنته وتعزيز الدور التنموي للمؤسسة العسكرية وتطويره ودعم البحث العلمي والتصنيع العسكري وتعزيز انفتاح المؤسسة العسكرية على محيطها ودعم إشعاعها على المستوى الوطني والدولي.

كما أضاف السيد الوزير، وفي ذات هذا السياق، أن الوزارة تعمل على تحقيق وتوفير كل المُتطلبات الأساسية للمؤسسة العسكرية للقيام بدَورها على أحسن وجه من تجهيزات عسكرية وبنية أساسية وإحاطة صحية واجتماعية بالأفراد، مستعرضا إثر ذلك أهم المشاريع التي قامت بها الوزارة والتي تتمثّل إجمالا في تركيز ترتيبة دفاعية بريّة بالجنوب التونسي لحماية الحدود الشرقية للبلاد من التهديدات أو الاختراقات. وتَتَكوَّن هذه المنظومة الدفاعية من ثلاث أقساط تمّ الشروع في تركيزها بداية من سنة 2018 وهي

منظومة مراقبة إلكترونية، علما وأنه تم الانتهاء من تركيز قسطين وسيتم انجاز القسط الثالث بعد اكتمال الجزء الأخير من التمويلات من الجانب الأمريكي حيث تبلغ الكلفة النهائية لهذا المشروع 65 مليون دولار أمريكي.

هذا، وأضاف السيد الوزير أنه تمّ في نفس محور الجهد إقتناء منظومة راداريه حديثة بكلفة حوالي 135 مليون دينار وهي الآن بصدد التركيز إضافة إلى انطلاق الوزارة في تجربة هامة وذلك بالتعويل على إمكاناتها وطاقاتها وعلى خبراتها البشرية والفنية لإنجاز مشروع التصنيع العسكري البحري لتأمين الحدود البحرية للبلاد وذلك في إطار شراكة مع القطاع الخاص وتبلغ قيمة المشروع حوالي 42 مليون دينار.

كما ذكّر السيد الوزير، فضلا على ما تقدم، بالدور التنموي الذي تقوم به وزارة الدفاع الوطني في إطار تنمية المناطق الحدودية والجنوب التونسي عن طريق انجاز مشاريع تنموية على غرار مشروع تنمية رجيم معتوق وكذلك انجاز مشروع جديد متاخم لها بمنطقة المحدث بتمويل إيطالي قدره 21 مليون دينار وهو مشروع، أكد السيد الوزير، أنه سيوفّر عديد مواطن شغل لمتساكني هذه المنطقة.

ومن جانب آخر، أضاف السيد الوزير أن وزارة الدفاع الوطني تساهم في دعم مهام حفظ السلام بالعالم في عديد المناطق تحت راية الأمم المتحدة من ذلك مشاركة وحدة مروحية معززة بفصيل قوات خاصة ضمن البعثة الأُممية بجمهورية إفريقيا الوسطى منذ سنة 2021 مع تواجد وحدة نقل جوي بمالي تنتهي مُهمّتها موفّى سنة 2023، مضيفا أنّه ونظرا لما تَميّزت به المشاركة التونسية من جاهزية وحرفية تمّ نشر سريّة تدخّل سريع قوامها 180 عسكري وفيلق مشاة خفيف قوامه 450 عسكري لدعم بعثة الأمم المتحدة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية افريقيا الوسطى.

كما أكد السيد الوزير، مساهمة الجيش الوطني في معاضدة السلطات المدنية في عديد المجالات من ذلك حماية المراكز السيادية والحيوية للبلاد وتأمين المواعيد الوطنية الكبرى والهامّة على غرار الاستحقاقات الانتخابية.

وحول مشروع مهمة الدفاع الوطني لسنة 2024 المعروض للنقاش أمام اللّجنة، أكّد السيد الوزير أنه، ونظرا لما يحتاج إليه القيام بكل المهام المذكورة آنفا وتطبيقا لمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة المتعلّق بإنجاز ميزانية الدولة لسنة 2024، وقع

ضبط ميزانية مهمة الدفاع الوطني في إطار السياسة العامة للدولة التي تولي مكافحة الإرهاب والتهريب والهجرة غير الشرعية الأولوية المطلقة باعتبار أنّه لا ضمان لتحقيق التنمية ودفع الاستثمارات إلّا بالعمل على تحقيق الأمن والسلم والاستعداد للتعامل مع كلّ الفرضيات المتعلّقة بالوضع الأمني على المستوى الإقليمي والدولي. مبرزا أنه قد تمّ ضبط تقديرات ميزانية مهمّة الدفاع الوطني بعد المناقشات التي تمّ إجراؤها على مستوى وزارة المالية في حدود 138 4 م د باعتبار كافة مصادر التمويل، مقابل طلبات تمّ التعبير عنها من قبل مختلف برامج المهمة بحوالي 5004 م د أي بنسبة تغطية للحاجيات بلغت 82,6%.

كما بيّن السيد الوزير في الختام أنه، ولئن عرفت تقديرات الميزانية لمهمّة الدفاع الوطني لسنة 2024 تطوّرا مقارنة بقانون المالية لسنة 2023 في حدود 9% إلّا أنّ هذه الزيادة الظاهرية لا تعكس النسبة الحقيقية لتطوّر الميزانية وذلك بالنظر خاصة لتزايد المهام الموكولة للوزارة وما يتطلّبه ذلك من دعم لقُواتنا المُسلّحة باعتمادات هامة لتجديد المعدات والتجهيزات العسكرية والمنظومات الدفاعية والتي تشهد أسعارها ارتفاعا كبيرا خاصة بعد اندلا ع الحرب الروسية الأوكرانية.

وأضاف السيد الوزير بالتأكيد على أن الملامح الكبرى لمشروع ميزانية مهمة الدفاع الوطني للسنة المقبلة تتمثل إجمالا في ضبط نفقات التأجير في حدود 2849 م د وذلك بنسبة 68,8 %من الحجم الجملي للاعتمادات المقترحة، كما تمّ إفراد نفقات الاستثمار باعتمادات قدرها 691 م د دفعا أي بنسبة 16,7 %من المبلغ الجملي المقترح والتي تبقى دون المأمول بالنظر إلى التحديات والرهانات والمخاطر والتهديدات التي تواجهها البلاد التونسية حاضرا ومستقبلا. أمّا عن بقية النفقات المتّصلة بمجالات التسيير والتدخّلات فقد تمّ ضبطها في حدود 598 م د أي ما يعادل نسبة 14,5%.

وفي الختام أكد السيد عماد ممّيش وزير الدفاع الوطني أن الجميع على يقين بأهمية دور المؤسسة العسكرية في المحافظة على أمن البلاد واستقرارها وهي في حاجة دائمة للدّعم من كل الأطراف وفي طليعتهم مجلس نواب الشعب بهدف تطوير قدراتها وتحسين ظروف عيش أفرادها والإحاطة بهم صحيا واجتماعيا والرفع من معنوياتهم باعتبارهم العنصر الأساسي الذي يعوّل عليه لدعم جاهزية المؤسسة العسكرية.

وفي مرحلة ثانية، قدّمت المديرة العامة لوحدة الميزانية بالوزارة عرضا مفصّلا حول مشروع ميزانية مهمة الدفاع الوطني لسنة 2024 مرفقا بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة، حيث تضمّن كل الأرقام والمبالغ والنسب المتعلقة بمختلف النفقات وتوزيعها حسب البرامج وحسب طبيعة النفقة إضافة لبيان مؤشرات قيس الأداء التي سيتمّ على أساسها قياس مدى تحقق أهداف المهمة كما ونوعا.

وإثر ذلك، تدخّل السادة النواب للتفاعل مع جملة المعطيات والتوضيحات المقدّمة من السيد وزير الدفاع الوطني والوفد السامي المرافق له، مقدّمين عدّة استفسارات واقتراحات في الموضوع، حيث تطرّق عدد منهم إلى موضوع الخدمات الصحية المقدّمة من المؤسسات الصحية العسكرية مثمّنين مستوى هذه الخدمات ومنها المستشفى العسكري الأصلي للتعليم بتونس وجميع المصحات العسكرية مع الإشادة بالمجهودات الكبيرة التي تُبذل من قبل كافّة المسؤولين والإطارات الطّبية وشبه الطبية بهذه المؤسسات في سبيل تطوير خدمات الصحة العسكرية وتحسين مستوى جودتها مع التهنئة بمناسبة حصول المستشفى العسكري بتونس، على شهادة الاعتماد في المجال الصحّي«درجة بلاتيني»وهي أعلى درجة في سلم التقييم كدليل على السّمعة الممتازة التي يحظى بها هذا المكسب الصحي الوطني،

كما أشاد عدد من النواب المتدخلين بتخصيص الوزارة صلب ميزانيتها لاعتمادات للمستشفى العسكري الجامعي بصفاقس بميزانية المهمة لسنة 2024 وذلك لتيسير تنفيذ برامجه المتمثلة أساسا في اقتناء تجهيزات طبية وإدارية ومنظومات صحية وتهيئة فضاءات صحية جديدة،

وتساءل بعضهم عن إمكانية انفتاح الخدمات الصحية العسكرية على المرضى المدنيين خاصة بالمناطق الداخلية ومدى وجود برامج جديدة لتركيز مصحات عسكرية أخرى بباقي جهات الجمهورية أو برامج لتوسعة المِصحات الحالية ودعمها باختصاصات جديدة.

وفي موضوع آخر، استفسر عدد من النواب حول تقييم الوزارة لتجربة مؤسسة الموفق الإداري العسكري المحدثة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 335 لسنة 2018 كما تم تنقيحه بموجب الأمر الرئاسي لسنة 2022.

كما طرحت استفسارات حول أوجه المساندة ودعم السلطات المدنية على غرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات خاصة في إطار الاستعدادات للاستحقاق الانتخابي المقبل في مسار إرساء الغرفة البرلمانية الثانية وفق دستور 25 جويلية 2022 (المجلس الوطني للجهات والاقاليم).

وفي علاقة بنظام الخدمة العسكرية، استوضح بعض النواب المتدخلين حول مستوى التقدم في مسألة مراجعة نظام الخدمة العسكرية وحول استراتيجية الوزارة في هذا المجال.

وفيما يتصل باللجانب اللوجستي والتجهيزات ومعدات العمل، تم الاستيضاح حول المشاريع المستقبلية للوزارة على المدى القصير والمتوسط وكذلك حول برنامجها في تجديد أسطولها،

وفي موضوع آخر، طرح بعض النواب تساؤلات حول استراتيجية الوزارة في مجال التصنيع العسكري والانفتاح على القطاع الخاص الوطني خاصة أمام الوضعية الحالية الصعبة للمالية العمومية وارتفاع تكلفة الاقتناءات العسكرية في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة، مع التأكيد على ضعف الموارد والاعتمادات المخصصة للهندسة العسكرية والبحث العلمي العسكري مع التساؤل حول وجود آفاق أخرى في مجال البحوث العلمية والعسكرية والتصنيع العسكري،

وفي مجال دور الجيش التونسي في حماية الحدود، استفسر عدد من النواب الحاضرين حول مُقاربة الجيش التونسي في مجال التصدي لظاهرة الهجرة غير النّظامية وحول مدى استعداد الوزارة واستراتيجيتها في ظل حالة التوتر الإقليمي والدولي الحالي ومقاربتها في مجال حماية الحدود،

كما حظي مجال التعاون الدولي باهتمام عدد من النواب حيث استوضحوا في هذا السياق حول أوجه التعاون العسكري الدولي الثنائي ومُتعدد الأطراف والمشاريع المستقبلية للوزارة ومشاركة القوات المسلحة التونسية في المهام الأممية،

واقترح، في سياق آخر، أحد النواب العمل على تشجيع المواطنين للاطلاع على على مدى عراقة المؤسسة العسكرية وذلك عبر التأكيد على أهمية تنظيم زيارات للمتاحف العسكرية والخُطّة الاتصالية المعتمدة لتشجيع المواطنين وخاصة الأطفال والشباب على زيارتها بما يساهم في تعميق الشعور بالانتماء، مع التأكيد على أهمية أن

تُساهم المؤسسة العسكرية في نشر القيم الوطنية والأخلاقية في المدارس والمعاهد لتقوية الحس الوطني لدى الناشئة ودعم روح الانتماء والمواطنة وذلك باقتراح شراكة مع المؤسسات التربوية والجامعية.

كما ثمّن أعضاء المجلس الحاضرون، الدور التنموي للمؤسسة العسكرية ودعوا الى أهمية تعزيزه ليشمل قطاعات أخرى عبر بعث مشاريع تنموية جديدة في الافق القريب والمتوسط في مناطق أخرى بالبلاد مماثلة للتجربة الرَّائدة لمشروع رجيم معتوق والمحدث ولتشمل كذلك استغلال عدد من المساحات الشاسعة من الأراضي غير المستغلة عبر استصلاحها لخلق الثروة الوطنية وتأمين الأمن الغذائي.

وفي علاقة بدعم القدرات وتحسين توظيف الموارد البشرية، تم الاستفسار حول برنامج الوزارة فيما يتعلق بالتكوين المستمر وتنمية القدرات لمنتسبي المؤسسة العسكرية من أجل ضمان جاهزيتها ومواكبتها للتطور العسكري الدولي.

وفي نطاق آخر، تم التأكيد من قبل بعض النواب على أهمية إشعاع البحث العلمي والتكوين العسكري على بقية الوزارات نظرا لجودته مع الدعوة إلى مزيد دعم الشراكة بين مخابر البحث بمؤسسات التعليم العالي المدني والأكاديميات العسكرية في كل المجالات بما من شأنه الحد من هجرة الأدمغة والكفاءات الوطنية.

وتساؤل بعض النواب حول برنامج الوزارة في إخراج الثكنات العسكرية من مناطق العمران.

واقترح بعضهم، أن تعمل الوزارة على مشروع مجلة قانونية للدفاع الوطني تحتوي على جميع النصوص ذات الصلة.

وفي علاقة بالرقمنة، تم الاستفسار حول مسألة التّحول الرقمي كاستراتيجية وطنية ومستوى انخراط المؤسسة العسكرية في هذا الإطار.

وبعد الاستماع لمختلف التساؤلات والملاحظات المقدّمة من قبل السادة النواب الحاضرين، تولّى السيد وزير الدفاع الوطني والإطارات المرافقة له الإجابة على مختلف هذه المسائل حيث تم التأكيد بخُصوص موضوع الصحة العسكرية وجُملة الأسئلة والاقتراحات التي أُثيرت حولها، بأن المستشفى العسكري وكل المؤسسات الصحية العسكرية المنتشرة في كامل الجمهورية تحظى بعناية من الإدارة العامة للصحة العسكرية ويذكر منها في ذات السياق، المستشفى العسكري بصفاقس الذي حرصت الوزارة على أن تكون انطلاقة

قسطه الأول جيدة على مستوى التجهيزات والاعوان والاطارات الطبية وشبه الطبية وغير ذلك. إضافة الى أن الاتجاه والرؤية بخصوص تركيز هذا المُنْجَز الصّحي المهم أصبحت واضحة اليوم والاعتمادات مرصودة وسيقع العمل على مزيد تعزيزها مع تقديم الشكر في هذا الإطار لوزارة المالية التي مكّنت من تدارك بعض النقائص في الانتدابات لتعزيز وضمان حسن انطلاقته، مع الإشارة الى حرص الجانب الصيني صاحب الهبة في هذا المشروع على توسعة المستشفى من خلال قسط ثاني. كما تم التأكيد، في ذات السياق، أنّ الصحة العسكرية تَزْخر على الميدان بالكفاءات من الجنسين على حدّ السواء ودون تمييز وأنّ شهادة الاعتماد التي تحصّل عليها مؤخّرا المستشفى العسكري بتونس، مدّتها ثلاث سنوات وهو ما يستدعي ضرورة العمل على المحافظة عليها والسعي لأن يشمل هذا الاعتراف كل المؤسسات الصحية العسكرية الأخرى. وفي علاقة بإمكانية تعميم خدمات الصحّة العسكرية على المدنيين، تم التأكيد على خصوصية هذا المرفق من حيث طبيعة نشاطه وأن الإطار القانوني المنظم للمصحات العسكرية التي لا تتمتع بالاستقلالية المالية لا يسمح في الوقت الحالي بالانفتاح على المدنيين مع التأكيد على وجود مشروع تعمل عليه الوزارة حاليا لتمكين المدنيين تدريجيا من التمتع بالخدمات الصحية التي تسديها هذه الهياكل.

أما بخُصوص التساؤلات المتعلقة بالتوجهات في مجال موضوع الخدمة الوطنية، فقد تمت الإجابة أنّ الإدارة العامة للتجنيد والتعبئة بالوزارة تعمل حاليا على ثلاث محاور أساسية يَتعلّق الأول بالتسيير العادي من خلال تنظيم حصص التجنيد السنوية. فيما يتعلّق المحور الثاني بتسوية وضعية الملفات المتخلدة للعديد من المواطنين الذين تجاوزت تسوية ملفاتهم الآجال القانونية لذلك. أما المحور الثالث فهو ضبط استراتيجية جديدة للخدمة الوطنية تقوم على إجراء مراجعة شاملة لقانون سنة 2004 في إطار رؤية استشرافية وتوجهات جديدة مَبنيّة على عدة أبعاد ومتطلبات أساسية أهمها الاستجابة لحاجيات التجنيد ومراجعة شروط الإعفاء والتأجيل والأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي في ذلك. كما تقوم على دعم دور الخدمة الوطنية في تعزيز حِسّ الانتماء لدى الناشئة ودعم دور ها في المجال التنموي. هذا مع التأكيد على أنّ مشروع تنقيح القانون المذكور هو في مراحله الأخيرة.

وفي إجابة عن التساؤلات المتعلقة بالتصنيع العسكري وتحقيق كل الاقتناءات اللازمة من أسلحة وتجهيزات لفائدة المؤسسة العسكرية، تم التأكيد أن التصنيع العسكري هو خيار استراتيجي باعتبار أهمية دواعيه الأمنية والتقنية والاقتصادية، حيث تزايدت حاجيات المؤسسة العسكرية وارتفعت بدورها نفقات الدفاع مع تعقّد إجراءات الاقتناءات، فضلا على أن التصنيع العسكري سيُمثّل قاطرة نموّ لعدة مجالات وقطاعات وبالتالي سيساهم بصفة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة وفي توفير العملة الصعبة. كما تمت الاشارة الى المجهودات الذاتية المبذولة على سبيل المثال من قبل جيش البحر في مجال إصلاح وإحياء وصيانة عديد الآلات والتجهيزات العسكرية والبواخر وما وفّره ذلك من نفقات على ميزانية الدفاع الوطني لغرض مجابهة الصعوبات التي تعيشها المالية العمومية. وفي ذات الإطار، تم ذكر التجربة النموذجية التي قامت بها الوزارة في تصنيع خمس وحدات بحرية عبر إبرام عقود شراكة مع القطاع الخاص لتصنيع القطع البحرية وتزويد جيش البحر من حاجياته إضافة لدعم السياحة البحرية والنقل البحري.

وحول مدى توقع الوزارة واستراتيجيتها في ظل حالة التوتر الإقليمي والدولي الحالي والسباق الموجود حاليا نحو التسلح، تم التأكيد أنه يوجد اهتمام بهذا المجال وهو نابع من اضطرار ومن واقع معيّن مرتبط بحالة التوتر الأمني إقليميا وافريقيا ومتوسطيا ودوليا وليس اختيارا.

كما تم التأكيد في ذات السياق أن المؤسسة العسكرية اليوم في تحدّ للإكراهات والضَّائقة المالية الموجودة وكل المشاكل الإقليمية والدولية وتجتهد قدر الإمكان على مستوى الجيوش الثلاث وكل الإدارات والهياكل للتعامل مع هذه الضغوطات بفضل ما لديها من كفاءات وقدرات بشرية في التخطيط والبرمجة والاستراتيجيات العسكرية على غرار ما تم في مجال التصنيع البحري حيث تم اقتصاد حوالي 40% من النفقات للتعامل مع ما هو موجود.

وحول ذات الموضوع، شدّد الضيوف أنّ السوق العالمية تشهد حاليا إرتفاعا في أسعار الاسلحة إضافة إلى نقص في هذه التجهيزات وذلك بسبب تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا وأنّ خيار الدولة التونسية في هذا المجال هو دعم قدرات منتسبي المؤسسة العسكرية والمُراهنة على العنصر البشري وتَثمينه والتركيز على تنمية مهارات القدرة على الإسناد والتجديد والابتكار لما لذلك من تأثير إيجابي على الاقتصاد. حيث تَعمل الوزارة

في هذا الخصوص على عدّة برامج هادفة على غرار مشروع إحداث شبكة جديدة لصنع الذخيرة وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للمؤسسة العسكرية.

أما حول ما أثير من استيضاحات بخصوص تقييم تجربة خطة الموفق الإداري العسكري، فقد تم التأكيد على الحرص التام على التثبّت في كل التقارير وأصل النزاعات والتظلمات قدر الإمكان لكي يكون الموفق الإداري العسكري ناجعا ومفيدا ومنصفا لكل الأطراف مع حماية حقوق العسكريين وكذلك المؤسسة العسكرية.

وفي إجابة على الاستفسارات المتعلقة بدور الجيش الوطني في معاضدة مجهودات السلط المدنية للدولة وخصوصا مساهمته في تأمين الاستحقاقات الانتخابية القادمة، تمت الاجابة بأن المؤسسة العسكرية لها مهمة أساسية وهي الدفاع عن حرمة الوطن ولها مهام تكميلية في اطار دعم السلط المدنية عبر مساندة وإسناد كل الهياكل الإدارية والمؤسسات الدستورية التي تحتاج الى دعمها على غرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ووزارة التربية ووزارة الثقافة وغيرها وهو دور يجد أساسه في الدستور الذي يخوّل لها ممارسته بل يطلب منها القيام به دون أن يكون ذلك مخلاّ باستقلالية المؤسسة العسكرية وبحيادها وبكل المبادئ والقيم التي يجب أن تبقى راسخة لتبقى هذه المؤسسة في خدمة مهامها الاصلية ومعاضدة مجهود الدولة على جميع المستويات.

وفي جانب متصل، تم التأكيد أنّ المؤسّسة العسكرية تساهم في تأمين العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها بكامل الحيادية، وذلك عبر تسخير إمكانياتها العسكرية والبشرية واللوجستية وغيرها لضمان سير العملية الانتخابية في أحسن الظروف إذ يتم عادة وضع حوالي 40 ألف عسكري وما يقارب الـ 2500 من السيارات العسكرية بذمة الاستحقاق الانتخابي مع ما يتطلبه ذلك من تكاليف تُحْمَل على ميزانية الوزارة. وتم التأكيد في نفس الإطار، أنّه رغم تخصيص هذه الإمكانيات الهامة فإنّ ذلك لم يكن على حساب مهام الجيش الوطني في محاربة الإرهاب وتأمين الحدود.

أما بخصوص سؤال بعض النواب الحاضرين حول مكانة الهندسة العسكرية في برامج الوزارة، فبَيّنت جهة الاستماع أنّها واعية بأهمية ذلك ويوجد مجهود كبير مبذول في هذا المجال باعتبار ما للهندسة العسكرية والبنية الأساسية من دور كبير في دفع الاستثمار والتنمية وهو ما جعلها تُضاعف في اعتمادات الدفع المخصّصة لذلك في مشروع ميزانية

2024 مقارنة بالسَّنتين الفارطتين للتعامل مع الصعوبات المُرتبطة بالارتفاع المشط لأسعار مواد البناء والتضخم المسجل وما خلّفته جائحة كوفيد من تأثيرات سلبية.

وحول موضوع التكوين، تم التأكيد أن وزارة الدفاع الوطني تُولي العناية اللازمة للتكوين الهندسي في الأكاديميات العسكرية التّابعة لها في كل الاختصاصات. مع التركيز على الجانب المُتعلق بالجودة في محتواه، حيث تم الاستشهاد بالعدد الهام من الطلبات التي يتم تلقيها في هذا الصدد وبالإشادة التي تتحصل عليها المشاركات التونسية على المستوى الدُّولي وهو ما يعكس قيمة وحجم التكوين العسكري. وفي مُواصلة لتحسين وتثمين التكوين الهندسي، تم التأكيد على أن الوزارة قامت خلال السَّنتين الأخيرتين بمراجعة لمحتوى التكوين، كما أنها الآن بصدد مراجعة نظام المرحلة التحضيرية والتكوين الهندسي.

كما تم الإشادة في ذات الإطار بما تحضى به المؤسسة العسكرية التونسية من ثقة في التكوين والتدريب لا فقط على مستوى مدارسها العسكرية بل وكذلك في تكوين الطيارين وغيره ولعل الحضور الهام في منتدى رؤساء أركان جيوش الطيران الإفريقية التي انتظم مؤخرا في بلادنا دليل على الثقة التي تحضي بها الكفاءات والخبرات التونسيّة العسكريّة في عديد الاختصاصات، ومنها مجال الطيران وهو ما من شأنه أن يجعل من بلادنا قِبلةً للضبّاط الأفارقة بالمدارس العسكريّة العليا.

أما فيما يتعلّق بجانب البحوث العلمية العسكرية، فقد تم التشديد على أن الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع في الميزانية لا تعكس مكانته البَالغة في استراتيجيات المؤسسة العسكرية، حيث أشار المتدخلون الى وجود العديد من مخابر ووحدات البحث بمؤسسات التعليم العالي العسكري والمؤسسات الصحية العسكرية في عديد المجالات التكنولوجية والصحية والعسكرية، وتعمل هذه المخابر تحت إشراف مركز البحوث العسكرية الذي يلعب دور هام في تنفيذ وقيادة مشاريع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار رؤية مستقبلية متدرجة تنطلق من الابتكار والتجديد التكنولوجي نحو التصنيع العسكري.

كما أضاف المتدخلون أن الوزارة بصدد إبرام عقد أهداف مع هذا المركز يقوم على ثلاث أبعاد يتعلق الأول منها بالتفريع بحيث توجد مخابر بحث في الأكاديميات بما أن التجربة أثبتت أن أبناء المؤسسة العسكرية من التلامذة الضباط هي كفاءات قادرة أن

تبدع في مجال البحث العلمي وبالتالي لا بد من تشجيعها قدر الإمكان على الإضافة في هذا المجال. أما البعد الثاني فهو التّنويع خاصة وأن حاجيات الوزارة متعددة وأهمية أن يشمل البحث العلمي كافة هذه الحاجيات. والبعد الثالث هو التصنيع فالهدف هو الوصول الى مرحلة التصنيع العسكري للحد من نفقات التزود بالعملة الصعبة والعمل على العديد من المجالات التي بالإمكان استغلالها لتصبح تونس قطبا في مجال التصنيع العسكري.

وحول اقتراح تجميع النصوص القانونية ذات الصلة بالمجال العسكري في مجلة قانونية تم التأكيد على أن هذا الامر أصبح اليوم يَفرض نفسه على غرار ما هو معمول به في العديد من التجارب المقارنة والوزارة واعية به وهي تعمل عليه حاليا.وفي علاقة بالاستفسارات حول التحول الرقمي، تمت الإشارة الى أن الوزارة تعمل على المشروع في إطار تنفيذ الخطة الوطنية الاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير الإدارة من خلال اعتماد التكنولوجيات الرقمية ودفع استعمالاتها بهدف ضمان النجاعة والشفافية والمساعدة على أخذ القرار وذلك من خلال رقمنة معالجة الوثائق على المستوى المالي والإداري وتعميم التراسل الإلكتروني الداخلي مع الهياكل الأخرى إضافة إلى تعميم الثقافة الرقمية في الوسط العسكري. وحول مسألة التصدي للهجرة الغير النّظامية، فقد تم التأكيد على أنها مسألة أمنية وليست مسألة عسكرية، فالجيش الوطني يقوم بدوره لمساندة الجهات الأمنية وكل الهياكل الأخرى. ولعل الأرقام بوزارة الدفاع الوطني تشهد بالدور الذي قام به جيش البحر على مدى الأشهر الفارطة في عمليات البحث والإنقاذ عندما يكون الامر متعلقا بمجال تدخله.

وبخصوص ما أثير من استفسارات حول التعاون العسكري الدولي والاتفاقيات الدولية، تم بيان أنّ الدولة التونسية لها العديد من الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها منذ الاستقلال وذلك حسب شروط وضوابط معيّنة، مع التأكيد على أنّ الهدف منها هو تأطير التعاون الدولي مع الشركاء في إطار الربح المشترك على عديد الأصعدة.

أمّـــا فيما يتعلّق بالتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أبرز ممثلو الوزارة أهمية هذا التعاون الذي يُمكِّن من الانخراط في جميع برامج هذا الحلف بهدف بناء ورفع قدرات المؤسسات العسكرية حسب المعايير الدولية عبر التكوين والتدريب وتبادل الخبرات. كما تم التنويه في نفس السياق باختيار منظمة الأمم المتحدة للدولة التونسية

كمركز إقليمي لشمال إفريقيا لدعم وبناء هذه المعايير الدولية. وفيما يتعلق بالمساهمة في مهام حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة، تم التأكيد على نجاح الجيش التونسي في مهامه الأمميّة بفضل تجربته التي اكتسبها خلال مشاركاته في مهام حفظ السلام إقليميا ودوليا والمشاركة الايجابية لقواتنا المسلحة التي تميّزت بالحرفيّة والجاهزيّة. مع التأكيد أن بلادنا ستبقى رغم الظروف التي تمرّ بها علامة مضيئة في الوفاء والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدوليّة ومُتفاعلة مع قضايا الأمن والسلم والتضامن في العالم.

وحول ما اقترحه عدد من النواب من تسوية وضعيات بعض الأراضي المُهملة وتثمينها واستغلالها ، تمت الإفادة أن الوزارة واعية بهذا الموضوع وقد تم في الاطار تنظيم المسألة بإصدار الأمر عدد 518 لسنة 2023 المؤرخ في 6 جويلية 2023 والمتعلّق بإحداث ديوان الضيعات العسكرية وضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق تسييره، من خلال تكليف لجنة قارّة يُعيّن أعضاؤها بقرار مشترك من وزير الدفاع الوطني والوزير المكلّف بأملاك الدولة والشؤون العقارية والوزير المكلّف بالفلاحة ويعهد لها إتمام ومراقبة إجراءات إحالة عقارات تابعة لملك الدّولة الخاص الفلاحي إلى الديوان كلّما دعت الحاجة وذلك في إطار القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرّخ في 13 فيفري 1995 والمتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية. وقد بادرت وزارة الدفاع الوطني بمراسلة الوزارتين المعنيتين قصد تركيز اللجنة المشتركة المنصوص عليها والمرحلة الآن بانتظار توفّر الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

وبخصوص التساؤلات المتعلقة ببرنامج نقل الثكنات العسكرية خارج المناطق العمرانية، تم التأكيد على أن الوزارة قامت بتسوية وضعيات عدة ثكنات على غرار ثكنتي قابس وجرجيس وهي لها مخطط عمل في الغرض للنظر في كل الوضعيات المطروحة رغم الصعوبات المُسجّلة بخصوص هذا الملف على جميع المستويات القانونية والأمنية والمالية واللوجستية.

وحول أسئلة النواب حول حجم ميزانية مهمة الدفاع الوطني وتوزيع اعتماداتها وأهم نفقات المهمة لسنة 2024 تم التأكيد أن 83% منها هي نفقات وجوبية أي اعتمادات مخصصة للتأجير ولنفقات التدخلات في حين لم تتجاوز الاستثمارات الـ 650 أد أي بنسبة 17% فقط من حجم الميزانية.

كما تمت الإشارة إلى تداعيات ارتفاع أسعار الصرف على ميزانية مهمة الدفاع الوطني. إضافة للكلفة العالية للاستثمار في قطاع الدفاع وتأثير المهام التكميلية التي يقوم

بها الجيش الوطني على ارتفاع نفقات الميزانية، مع بيان في المقابل ما قامت به الوزارة من برامج ومشاريع لمجابهة النقص في مواردها المالية والتعويل على القدرات الذاتية للمؤسسة العسكرية على غرار تجربة التصنيع العسكري وإحداث ديوان الضّيعات العسكرية.

وبعد الانتهاء من تقديم جملة الإجابات والتوضيحات المذكورة، اختتم رئيس اللجنة الجلسة منوّها بأهمية العمل في إطار تشاركي وفي انسجام بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لما فيه خير للمصلحة العامة للبلاد.

II- قرار اللّجنة:

- مواصلة النظر في ميزانية الدولة لسنة 2024 ببرمجة جلسة حول مَهمّة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.
- برمجة جلسة للجنة للنظر والمصادقة على مشروع تقرير اللجنة حول ميزانية مهمة الدفاع الوطني لسنة 2024 على ضوء جلسة الاستماع المنعقدة لعرضه على أنظار الجلسة العامة حسب الآجال المقررة.

رئيس اللجنة	مُقرّر اللجنة
عَادل ضيَاف	ثَابت العَابد